عماد أمير

الجمعية المصرية للدراسات التاريخية

الموسم الثقافي

مجموعة المحاضرات العامة التى ألقيت بالجمعية

١٩٧٦ - ١٩٧٧

جروب معين التاريخ لأهل التاريخ

القاهرة ١٩٧٨

الجمعية المصرية للدراسات التاريخية



مجموعة المحاضرات العامة التى ألقيت بالجمعية

١٩٧٦ - ١٩٧٧

القاهرة ١٩٧٨

ديوان الجيش فى الدولة الأيوبية(*)

للدكتور صلاح الدين البحيرى

كلية الآثار — جامعة القاهرة

أن منطق الأحداث فى عصر الدولة الأيوبية يدفعنا إلى الإعتقاد بأن هذا العصر قد شهد حركات تجديد وإبتكار فى مناحى الحياة الحضارية فى كافة صورها . فقد كان فى الواقع عصر تاريخ متحرك بسبب علاقات الحرب التى ربطت ما بين الشرق العربى الإسلامى والغرب الفرنجى المسيحى . والحرب فى حد ذاتها ليست إلا ظاهرة حضارية إتخذت من حمل السلاح سبيلا للإعلان عن نفسها . فهى - أى الحرب - إظهار لقيمة الإنسان الذى خطط لها والذى شارك فيها بإستعماله منتهى ما تفتق عنه ذهن البشر من إبتكار لأدوات الحرب التى ولو أن الهدف منها الدمار إلا أنها تعلن عن مدى ما بلغه العقل البشرى من تقدم حضارى فى ميادين الصناعـــة والاقتصاد والاستراتيجية والتاكتيك والنظم العسكرية بل والرقى الحضارى الإنسانى المتجدد بفعل ظروف تلك الحرب التى تتغير من يوم ليوم دافعة الإنسان المحارب إلى أن يحسن استخدام القدرة الخلاقة المبدعة التى أودعها الله سبحانه وتعالى فيه من أجل الوصول إلى أحسن الحلول للمشاكل التى تظهر وتتجدد بفعل ظروف الحرب نفسها .

والأيوبيون لم يخرجوا عن هذه القاعـدة الحضارية التى قدمناها فقد

(*) سبق أن تناولنا هـذا الموضوع بالبحث فى دكتوراه الدولة بالسوربون (مارس سنة ١٩٧١) ونعده اليوم بعد تطويره ، انظر حاشية رقم ٢ .

[محاضرة ألقيت مساء الاثنين ٢١/٣/١٩٧٧ م] .

أجبرتهم ظروف الحروب الصليبية إلى إتباع سياسة الجهاد ضد هؤلاء الصليبين القادمين من وراء البحر المتوسط مما أدى بهم إلى إعداد جيش حديث ومبتكر بحيث يكون على مستوى الأحداث الحربية المتجددة وذلك بهدف طرد هؤلاء الغزاة الذين اتخذوا من الدين المسيحى ستاراً يخفون به أهدافهم الحقيقية التى يمكن إجمالها فى محاولة حل مشاكل أوربا الاقتصادية والاجتماعية عن طريق إحتلالهم للأراضى المقدسة(١) .

والدارس للجيش الأيوبى فى الواقع يرى فيه جيشاً متكاملا من حيث تنظيماته ووحداته وأهدافه العسكرية بحيث استطاع فعلا أن يحقق أهدافه الاستراتيجية التى من أجلها أنشىء(٢) . وكان لابد من أجل أن يحقق ذلك الجيش هذه الأهداف ، أن تكون وراءه إدارة عسكرية تقوم بالسهر على شئونه الإدارية والمالية . ولذلك ليس غريبـــاً أن نرى الأيوبيين يولون اهتمامهم بجيشهم الحديث هذا من خلال اهتمامهم بديوان الجيش الذى كانت تتبعه الشئون الإدارية للجيش الأيوبى . ووضعوا على رأس هذا الديوان رئيساً لقبوه بلقب « ناظر الجيش » كما يقول لنا المؤرخ الكبير ابن واصل(٣) ، أو بلقب « كاتب الجيش » على قول ابن شيت القرشى(٤) إلا أن المقريزى يذكر نقلا عن المؤرخ ابن الطوير أن رئيس ديوان الجيش الأيوبى كان يدعى « مستوف اصيل » وكان ينبغى أن يكون على دين الإسلام(٥) . ولكن ابن مماتى صاحب كتاب قوانين الدواوين يقول لنا أن هذا اللقب الآخير كان يتلقب به الشخص الذى كان يشرف على جميع الشئون المالية الخاصة بالدولة بما فيها النواحى المالية الخاصة بالعسكريين وذلك فى عصر الدولة الأيوبية(٦) فضلا عن أنه - أى ابن مماتى - يذكر لنا لقب « ناظر » دون تحديد لديوان بعينه وذلك لأن رؤساء الدواوين كانوا يتلقبون بلقب ناظر حتى متولى دار الطراز كان يلقب بلقب « ناظر الطراز »(٧) ويذكر المؤرخ ابن الطوير - الذى

كان يكتب أساسا عن العصر الفاطمى - أن ديوان الجيش كان ينقسم إلى إدارتين رئيسيتين : إدارة تختص بشئون الجيش فقط ، وإدارة ثانية تتولى شئون دفع الأجور أو الرواتب لجميع موظفى الدولة سواء كانوا عسكريين أو مدنيين[٨] . ولذلك فمن المحتمل أن يكون المؤرخ ابن الطوير قد عرف « كاتب الجيش » أو « ناظر الجيش » تحت لقب « المستوفى » نظراً لاختصاصاته المالية تلك التى كانت تشمل الموظفين المدنيين والعسكريين على السواء . ولقد استلفت نظرنا فى المصادر الأيوبية أو التى تتحدث عن العصر الأيوبى أنها استخدم فى أواخر هذا العصر لقب « ناظر الجيش » أكثر تكراراً وإستخداماً عن اللقبين الآخرين مما يدل على أن الأيوبيين كانوا يلقبون من يتولى شئون ديوان الجيش بلقب « ناظر »[٩] .

لقد اتفق صاحب كتاب معالم الكتابة مع ابن الطوير فى تقسيم ديوان الجيش إلى إدارتين رئيسيتين ولكن مع فارق اقتصادى هام هو أن ما كان يسميه ابن الطوير بديوان الرواتب أصبح يسمى طبقاً لما قاله ابن شيت القرشى بديوان الإقطاع . وهذا فى الواقع يتسق مع تطور نظام الإقطاع الحربى الذى طبقه واعتاده الأيوبيون . ويعتقد الأستاذ كلود كاهن ، أستاذ التاريخ الإسلامى بالسوربون أن ديوان الإقطاع تابع لديوان الجيش[١٠] وهو فى ذلك محق إذ أن صاحب ديوان الإقطاع كان يتبع من الناحية الإدارية صاحب ديوان الجيش .

١ - اختصاصات ناظر ديوان الجيش :

لقد عدد لنا كل من ابن شيت القرشى[١١] والنابلسى[١٢] والمقريزى الذى نقل عن ابن الطوير[١٣] اختصاصات صاحب ديوان الجيش . غير أن ما ذكره لنا النابلسى فى هذا الخصوص قليل جداً بحيث يصعب على الباحث أن يخلص

منه بنتائج وفيرة ومفصلة . فينحصر كلامه عن هذه الاختصاصات فى أن متولى هذا الديوان – أى ناظر ديوان الجيش – كان ينبغى أن يكون تحت نظره أو بين يديه كل المعلومات التى تتعلق بالرى وبارتفاع المحاصيل الزراعية أو بقول آخر كان لابد أن يكون لدى ناظر ديوان الجيش نسخاً مطابقة للسجلات التى كان يحتفظ بها ديوان المال وذلك حتى يتجنب الرجوع إلى هذه السجلات فى كل مرة يحتاج فيها لذلك لدى ديوان المال ، ويكون لناظر ديوان الجيش بذلك الاستقلال الذاتى فى إتخاذ قراراته . ولعل من السهولة بمكان تصور مدى السرعة التى يتم فيها إتخاذ القرارات الفورية اللازمة لإجابة متطلبات الجيش المالية العاجلة فى كثير من الأحيان .

أما فيما يتعلق بما يذكره كل من إبن الطوير وإبن شيت فإننا نرى فى كلامهما تطابقاً وإتفاقاً يدفعنا إلى الاعتقاد بإستمرارية التقاليد الإدارية العسكرية الفاطمية حتى عصر إبن شيت القرشى الذى كتب فى العصر الأيوبى. فكل منهما يقول أن « مستوفى ديوان الجيش » كما يسميه إبن الطوير أو « كاتب ديوان الجيش » كما يدعوه إبن شيت كان ينبغى عليه أن يقوم بإدارة جميع الشئون الإدارية الخاصة بدفع رواتب الجند واستعراض الجيش أو ما يسميانه « بالعرض »[١٤] ، والتفتيش على ملابس الجند وأسلحتهم ... إلى آخر ما يتعلق بهذه الأمور . كما كان ينبغى أن يكون لدى متولى ديوان الجيش ما يسميانه « بالجريدة » ، أى السجل الذى كانت تدون فيه أسماء الجنود ومقدار اقطاعاتهم أو قطيعاتهم وكل المعلومات التى تتعلق بحياتهم مثل الأخبار التى تتعلق بحالة كل منهم الصحية ، وما يتصل بأخبار وفياتهم . كما كان يسجل فى هذه الجريدة كذلك أخبار تغيب أحدهم بغير « دستور » أى إذن أو تصريح وذلك حتى يمكن استقطاع ما يقابل مدة تغيبهم من رواتبهم . وفى الواقع أن موضوع تغيب بعض الجنود كانت له أهمية دعت إبن مماتى إلى أن يفرد له فصلا تحت عنوان « الغيبانات » وهو يعطينا كيفية الإجراءات الحسابية التى كان

يتخذها الديوان لحساب « غيبانات الأجناد » . ويمكن للباحث أن يعرف من خلال كلام ابن مماتي أنه إذا تغيب أحد الجنود عن الجيش مدة شهرين وكان راتبه السنوى مثلا ستمائة دينار كان على الديوان أن يخصم منه مبلغ مئة دينار أي راتب الشهرين (١٥) .

وعلى الجملة كان على « ناظر الجيش » أن يعرف كل شيء عن أفراد الجيش وكان يجب عليه أن يقوم ـ بمعونة كتابه ـ بتسجيل ما يتجدد من أخبار الجند فى سجلات أو « جرائد » يقوم بحفظها فى « مخزن » ديوانه أى الأرشيف الخاص به . وكان يدون فى هذه السجلات ما يضاف من معلومات على السجلات المقابلة لها والتى فى حوزة « صاحب ديوان الاقطاع » الذى يجب عليه أن يوقع عليها بعد توقيع « ناظر الجيش » الذى كان من الناحية الإدارية رئيسه (١٦) . ويتفق هذا الذى أورده لنا ابن شيت مع ماذكره المخزومى الذى سنتحدث عنه فيما بعد . وفى إطار حتمية إلمام ناظر الجيش بكل المعلومات الخاصة بأجناده ، يذكر ابن الطوير أن هذا المسئول الكبير كان يستقبل دائماً « نقباء الأمراء » الذين كانوا يحيطونه علماً أولا بأول بكل أخبار الجيش (١٧) .

٢ ـ نظام دفع رواتب الجند :

على الرغم من أن المعلومات التى تفيد فى معرفة الأساليب التى كان يتبعها موظفو الدواوين العسكرية الأيوبية فى دفع رواتب أجناد الجيش الأيوبى صعبة التفسير إلا أنها توضح لنا كيف استطاع الأيوبيون حل مشكلة حساب هذه الرواتب . ونحن نقصد بأجناد الجيش هنا أولئك الأفراد العسكريين الذين كانوا يتقاضون رواتبهم من ميزانية الدولة وليس أولئك الذين كانت لهم اقطاعات وكانوا يسمون « بالمقطعين » وهم كانوا أغلب الظن من الضباط الكبار . وسوف نفرد لهذا الموضوع الهام والصعب فى نفس الوقت دراسة خاصة في المستقبل إن شاء الله .

وفى الحق لقد شغلت مشكلة طريقة دفع رواتب الجند أفكار أولى الأمر من المسلمين على مر العصور ولذلك نجد مثلا الوزير السلجوقى الشهير نظام الملك يخصص الفصل الثالث والعشرين من كتابه العظيم «سياسة نامه» لما أسماه «ضرورة دفع رواتب جنود الجيش فى مواعيدها دون أى تأخير»، وهو يقول فى هذا الخصوص «أن النظام الذى اتبعه أولوا الأمر فيما خلا من الزمان كان يقضى بأن يدفع لكل مقاتل راتب تختلف قيمته باختلاف قدرات كل منهم يسلم على أربع دفعات فى خلال العام وكان الجندى يتسلم أيضاً تعيينه من الغذاء والذخيرة على الدوام». ويواصل نظام الملك كلامه قائلا أن «عمال دواوين المال كانوا يقومون بجباية الضرائب وإيداعها فى بيت المال وكانوا يأخذون من هذه الأموال كل ثلاثة أشهر المبالغ اللازمة لدفع رواتب الجند.. وبفضل هذا النظام كان رئيس الديوان يحاط علما أولا بأول بخبر إختفاء أحد أفراد الجيش بسبب الموت أو أى سبب آخر حينما كان الجنود يتقدمون لتسلم رواتبهم ... (١٨)».

ولقد قام الزنكيون باعتبارهم تلامذة المدرسة السلجوقية فى الحضارة والنظم بتطبيق هذا النظام تطبيقاً حرفياً. إذ أن ابن الأثير — ربيب البيت الأتابكى — يذكر فقرة منها نتعرف على الطريقة التى اتبعها الزنكيون لدفع «جامكيات» الجنود الخراسانيين الذين كانوا فى خدمة جيش الأتابك عماد الدين. فيقول هذا المؤرخ الكبير أنهم كانوا يعينون فى الديوان (كذا دون تحديد هل كان يقصد ديوان المال أو ديوان الجيش؟) عمالا لجباية الخراج من أجل أن يكون تحت تصرف الديوان دواما الأموال اللازمة لدفع رواتب الجند كل ثلاثة أشهر (١٩)، ولكن على الرغم من هذا النظام الدقيق فقد كان يحدث أحياناً أن تتأخر جباية خراج بعض المناطق المخصص إرتفاعها لدفع رواتب الجند على غير ما انتظار مسببة بذلك نوعا من التذمر الخفى بين الأجناد. ولذلك ودرءاً لهذا الخطر فقد أجبر عماد الدين رئيس ديوانه وأمير حاجبه

صلاح الدين الياغسيانى على دفع رواتب الجنود الخراسانيين من أموالهما الخاصة حتى تصل أموال الخراج المخصصة لذلك[٢٠] . وهذا يتطابق فى الواقع مع القاعدة التى وضع أسسها أستاذ النظم السلجوقية الوزير نظام الملك والتى ذكرناها آنفا وهى الخاصة ، بضرورة دفع رواتب جنود الجيش فى مواعيدها دون ما تأخير ، لأن تحقيق وتطبيق تلك القاعدة يجنب ولى الأمر مخاطر التذمر والثورات التى قد تحدث نتيجة التأخر فى دفع الرواتب بين الجنود[٢١] . وللأسف تقف معلوماتنا عند هذا الحد فيما يتعلق بنظام دفع رواتب الجند لدى الزنكيين فهذا المثال الذى سقناه هنا هو المثل الوحيد الذى استطعنا العثور عليه والذى يمكن أن يعطينا فكرة عن هذا الموضوح .

أما فيما يتعلق بالعصر الأيوبى فلحسن الحظ نجد تحت تصرفنا وثيقة هامة جداً على الرغم من ان الفقرات التى وردت بها عن نظام دفع رواتب الجند فى الجيش الأيوبى متناهية فى صعوبتها لدرجة أن تفسيرها إحتاج إلى جهد ذهنى متواصل كى نتمكن من الوصول إلى فهم صحيح لها . وتوجد هذه الوثيقة فى مخطوط منسوب للقاضى أبو الحسن المخزومى الذى أشرنا إليه من قبل إشارة عابرة . وهو مخطوط محفوظ فى المتحف البريطانى بلندن تحت عنوان « المنهاج فى علم خراج مصر » . وقد أشار إليه ثم عكف على دراسته أستاذنا كلود كاهن بالسوربون[٢٢] إلا أنه قد وضع مشكوراً تحت تصرفى فى عام ١٩٦٩ الجزء الذى فيه الفصل الثانى عشر من المخطوط والذى خصصه المخزومى لشئون «كتابة الجيش ، ووجدنا فيه معلومات غاية فى الأهمية ولا يمكن تقديرها بثمن لأننا وجدنا فيها ضالتنا المنشودة ألا وهى طريقة الأيوبيين فى دفع رواتب الجند . وفى الواقع أن هذا الفصل رغم أنه غنى بالمعلومات إلا أن فهمها وتفسيرها استلزم جهداً وزمناً طويلا ، ومع أن المعلومات الواردة فى هذه المخطوطة تخص أساساً العصر الفاطمى[٢٣] الا أننا نعتقد أن المخزومى قد انتهى من تأليف كتابه فى عام ٥٨١هـ/١١٨٦م أى عشية استرداد صلاح الدين الأيوبى لبيت المقدس

من الصليبيين [٢٤] . وزيادة على ذلك هناك مايدعونا فعلا إلى الاعتقاد بأن الفصل الثانى عشر الذى كرسه المخزومى لما أسماه « بكتابة الجيش » يتعلق حقيقة بالعصر الأيوبى وليس بالعصر الفاطمى وذلك بسبب ما وجدناه من تطابق واتفاق بين ماذكره المخزومى وابن شيت[٢٥] الذى يتحدث عن العصر الأيوبى وما كتبه المقريزى[٢٦] الذى يعطينا معلومات عن نفس الموضوع فى عصر المماليك البحرية بتشابه عن قرب مع معلومات المخزومى[٢٧].

ويشهد هذا التطابق بين الروايات الثلاث التى تتحدث عن عصور ثلاث على أن نظام دفع رواتب الجند الذى وصفه لنا المخزومى قد استمر تطبيقه طوال العصر الأيوبى وحتى عصر المماليك البحرية .

ولقد كانت عملية تفسير هذا الفصل الثانى عشر من مخطوط المخزومى تدفعنى فعلا إلى أن أتصور نفسى كما لو كنت أسير على الشوك حافى القدمين . فكلماته المركزة والمتناهية فى صعوبة فهمها جعلت عملنا غير مريح . وقد اعترف كلود كاهن نفسه بهذه الصعوبة [٢٨] ومع ذلك نخلص من هذا النص بأن ديوان الجيش كان يطبق فى نفس الوقت أربعة طرق متباينة فى دفع رواتب الجند فى الجيش الأيوبى وهذه الأربعة طرق يجملها المخزومى فيما يلى :

١ - إنفاق واجب

٢ - إيجاب مشاهرة .

٣ - إقطاع جيشى .

٤ - إقطاع اعتداد .

ولن نقوم فى دراستنا هذه بتفسير ماورد من معلومات عن الطريقتين الثالثة والرابعة لأن ذلك سيكون فى مكانه من الدراسة التى ننوى القيام بها مستقبلا عن نظام الاقطاع الأيوبى أن شاء الله تعالى ، ويرجع مؤقتاً إلى مقال كاهن عن هذا الموضوع .

أولا : الاتفاق الواجب :

نرى المخزومى يسمى الأجناد الذين كانوا يتلقون رواتبهم طبقاً لهذه الطريقة « بأرباب الإنفاق » ويقول أن هؤلاء كانوا من الحجرية أوما يسميهم المقريزى « بغلمان الحجر »(٢٩) وغيرهم . وكان يتم دفع رواتب هذه الطبقة من الأجناد بحيث تكون نسبة منها نقداً والنسبة الباقية عيناً ، ونتناول فيما يلى شرح طريقة الدفع نقداً وعيناً .

(ا) طريقة الدفع نقداً وكانت تتم على ثلاثة أوجه هى :

١ - الوجه الأول كان يتم بالوزن وفى هذه الحالة لم يكن ديوان الجيش يقوم بخصم أية نسبة مما يتم دفعه بالوزن . والواقع أننا نرى أن المخزومى لم يذكر لنا لا إيضاحاً ولا تلميحاً ما هو الشىء الذى كان يقوم الديوان بوزنه فى هذه الحالة ؟ ومع ذلك فنحن نعتقد أنه يقصد هنا الدفع نقداً عن طريق وزن الراتب المدفوع وذلك لأننا نجد المؤرخ نفسه يتحدث فى موضع لاحق من مخطوطه عن بعض طبقات من الجند كانوا يتسلمون جزءاً من رواتبهم عيناً(٣٠) ، وعلى الرغم من ذلك فنحن نرى أن المقصود بالشىء الموزون هنا هو الجزء الذى كان يدفع لهم نقداً خصوصاً وأننا نعلم أن الإدارة المالية أو ديوان المال فى مصر ابتداء من عهد صلاح الدين الأيوبى كان قد تخلى عن قاعدة الدينار المعدود كأساس لنظامه المالى وفضل منذ ذلك الزمن فصاعداً تقدير مقدار مبالغه المالية بالوزن وليس بالعدد(٣١) .

٢ — ويسمى المخزومى الوجه الثانى « بالعدد النقيل » ، ولم يشرح لنا للأسف ماذا يقصد بذلك ، هل كان يعنى مثلا المبلغ المعدود الذى ينقل من يد إلى يد حين تسليمه ليد الجندى مثلا ؟ هذا مجرد فرض نسوقه نحن فى محاولة لفهم هذا التعبير . ويقول المخزومي أن « كتاب الجيش » كانوا يقومون بخصم

نسبة معينة أو على حد تعبيره هو «باقتطاع» جزء من الراتب . ويبدو أن هذه النسبة «المقتطعة» كانت تستقطع نظير مايسميه هو «حق العدد» هل يعنى ذلك أن هذه النسبة كانت مخصصة لأولئك الذين كانوا من بين كتاب الجيش يقومون بعملية صرف الرواتب للجند وهم كانوا بذلك مضطرين لعد الراتب لكل جندى وبذلك يستحقون نظير عملهم هـذا نسبة تستقطع من الرواتب ؟ وفيما يتعلق بنسبة الخصم فقد ذكر لنا - لحسن الحظ - المخزومى أنها كانت بواقع ٥ ٪ . وكان الكتاب يطبقون قاعدة حساب هذه النسبة على أساس خصم ٢ر١ قيراط من كل دينار أو كما يقول هو نفسه «من حساب قيراط وخمس عن كل دينار» ، غير أن الكتاب كانوا يقومون بجبر الكسور على النحو التالى :

(أ) إذا كان مثلا جندى يتقاضى راتباً شهرياً قدره دينار واحد كان يخصم منه كتاب الجيش قيراطين وليس قيراط وخمس حسب القاعدة التى ذكرناها منذ قليـــل وذلك لأن الكتاب كانوا يقومون بجبر الكسور تسهيلا لعملياتهم الحسابية[٣٢] . ونحن نستنتج من هـذه الفقرة أن الجيش الأيوبى كان به من الجنود على عهـد صلاح الدين من يتقاضى راتباً شهرياً قدره دينار واحد فقط وهذا لايدعونا إلى الدهشة إذا علمنا أن وثائق الجينيزا القاهرية بها ما يثبت أن مبلـغ دينارين فقط لاغير كان يعتبر مبلغاً كافياً ليقوم بسد نفقات أسرة من الطبقة المتوسطة طوال شهر كامل[٣٣] .

(ب) أما الجندى الذى يتقاضى راتباً قدره ثلاثة دنانير شهرياً كان يخصم منه ١/٦ دينار أى أربعة قراريط بدلا من ٣ ٣/٥ قيراط حسب القاعدة .

(حـ) والجندى الذى كان راتبه الشهرى تسعـة دنانير كان يستقطع منه نصف دينار . ويلاحظ المخزومى أنه إذا حسبت نسبة «الاقتطاع» حسب القاعدة الحسابية التي ذكرناها من قبل أى أنه إذا «اقتطع» الكتاب ٢ر١ قيراط

عن كل دينار فستكون النسبة $\frac{١}{٣} + \frac{١}{٨} = \frac{١١}{٢٤}$ ، ولكن الكتاب قربوا هذا المبلغ ليصبح نصف دينار[٣٤] .

(د) وإذا كان مثلا الراتب الشهري لأحد الجنود هو ١٩ دينار فإنه كان يتقاضى فقط صافى راتبه بعد الاقتطاع وهو ١٨ دينار فقط أى أن الكتاب كانوا يخصمون مبلغ دينار كامل بدلا من $\frac{٢٣}{٢٤}$ من الدينار أو كما قال المخزومى ($\frac{١}{٢} + \frac{١}{٣} + \frac{١}{٨}$) .

٣ - أما الوجه الثالث الذى كانت تتم به عملية دفع رواتب الجند فتشبه الطريقة الثانية التى ذكرناها فيما سبق ولكن مع تطبيق قاعدة حسابية أخرى كان يتبعها كتاب الجيش فى حساب النسبة التى تقتطع من رواتب الجند. فالنسبة المخصومة هنا فى هذه الحالة كانت $٦\frac{٢}{٣}$ ٪ وليس ٥ ٪ . وكان كتاب ديوان الجيش يقومون أيضاً فى هذه الحالة بجبر الكسور كعادتهم تلك . ويقول المخزومى أن هذه الطريقة فى حساب الرواتب كانت تطبق على طبقة من الرجال الذين كانوا يقومون بخدمة الجيش ومعروفين باسم «الرهجية»[٣٥] .

وعلاوة على كل ما تقدم يعرفنا المخزومى أن كتاب الجيش كانوا يقتطعون من رواتب «أرباب الإنفاق» ضريبة أو رسماً عرفه المؤرخ «برسم الربيع» وكان يفرض هذا الرسم على « القضيم » أى الشعير المخصص لعلف دوابهم . وكان يفرض هذا الرسم على رواتب الفرسان الذين كانوا يسددونه فى شهرى ذى القعدة وذى الحجة من كل عام . وإذا ما حدث أن أصبح الفارس رجالا (أى مترجلا) بسبب نفوق دابته كان يمنح مدة غايتها شهر لإبلاغ ذلك للديوان وإن لم يفعل فسيستمر فى دفع هذا الرسم[٣٦] .

(ب) طريقة الدفع عيناً :

نخلص مما ذكره المخزومي فى هذا الخصوص بأن ديوان الجيش كان

يقوم أحياناً بتوزيع « الجراية والقضيم » على الجنود المسجلين تحت بند «أرباب الإنفاق» . وكان يمكن أن تكون الجراية مقداراً من الخبز أو من القمح . فإذا كانت تدفع خبزا لم تكن متساوية بالنسبة للجميع من ناحية الكم أى أن « قدر الجراية» كان يختلف باختلاف الأجناد . فقد كانت هناك طبقة لأفرادها الحق فى « وظيفتين » أى حصتين ، وأخرى يصرف لأعضائها « وظيفة ونصف وظيفة » ، وثالثة يستحق كل فرد فيها « وظيفة واحدة » . وفى حالة ما إذا كانت الجراية قمحا ، فنجد الكمية التى كانت تصرف للجندى فى الشهر الكامل ½ أردب ، وفى الشهر الناقص « ربع ونصف أردب » أى ¼ + نصف الربع يعنى ⅛ = ⅜ أردب . أما القضيم «الشعير» فكان يوزع كل يوم على شكل أنصبة يبلغ كل منها نصف ويبة . وهذه العادة لم تكن غريبة على العصر فالمعروف أن السلاجقة كانوا هم أيضا يقومون بتوزيع ما يسمى بـ « العلوفة»[٣٧] ، كما انتقلت هذه العادة أيضا إلى المماليك الذين توسعوا فيها وأخذت فى عصرهم أشكالا مختلفة سماها المقريزى « رواتب الجراية » التى كان يوزعها السلطان كل يوم (وهى عبارة عن لحوم وتوابل وخبز وشعير لعليق الخيل ، وزيت وغير ذلك من الحاجيات اليومية)[٣٨] .

مما سبق رأينا — بعد شرح ما كتبه المخزومى — كيف كان كتاب الجيش يقومون بحساب رواتب من أسماهم من الجند بـ « أرباب الانفاق » . ولكننا نجد أن فقرات هذا المؤلف فى هذا الخصوص تتشابه مع ما ذكره ابن مماتى الذى كتب كتابه بعد المخزومى بمدة عشرين عاماً وأورد فيه الطرق المختلفة التى اتبعها الأيوبيون فى دفع رواتب جندهم[٣٩] . فى الحق نجد ابن مماتى يذكر فى فقرة يستحيل تقريباً فهمها ، أن ديوان الجيش الأيوبى كان يدفع الرواتب للجند طبقاً لطريقتين : طريقة سماها « السعر الكامل » ، وطريقة ثانية عرفها بـ «السعر الناقص» . وهذا الاختلاف فى السعرين هو الذى دفع كتاب ديوان الجيش إلى ابتداع دينار حسابى يكون «عبرة» يقدرون بها هذه الرواتب . إذ

أن ابن مماتى يذكر ما يسميه بـ «الدينار الجندى» الذى هو من وجهة نظرنا عملة حسابية وليست نقدية ابتكرت خصيصاً لتسهيل عملية حساب رواتب الجند بصورها المختلفة . وفى هذا الخصوص يقول المؤرخ القلقشندى أن «الدينار الجيشى كان ديناراً مسمى لا حقيقة»(٤٠) . وكان المؤرخ النابلسى قد سبق القلقشندى فى تسمية الدينار الجندى بالدينار الجيشى وقام الأستاذ كلود كاهن بمحاولة تفسير محتواه فقال إن الدينار الجيشى = ربع دينار شرعى + أردب من الحبوب ثلثه شعير وثلثاه قمح(٤١) . ونقل الزميل والصديق الدكتور حسنين ربيع هذا التفسير وذكر أنه أخذه عن ابن مماتى الذى لم يقم بتفسير معنى الدينار الجيشى(٤٢) . غير أننا لا نوافق على هذا التفسير وذلك فى ضوء ما توصلنا إليه بعد محاولة سبر غور عبارة ابن مماتى فى هذا الخصوص . ونتيجة لهذه المحاولة نميل إلى الاعتقاد بأن «عبرة» هذا الدينار الجندى كانت تساوى أردباً من الحبوب $\frac{2}{3}$ أردب قمح + $\frac{1}{3}$ أردب شعير . وكان يقوم كتاب ديوان الجيش بحساب رواتب الجند على أساس هذا الدينار الحسابى . إذ أننا نستنتج من عبارة ابن مماتى أنه كانت هناك طبقتان من الجند : طبقة كانت تقبض رواتبها بما سماه «بالسعر الكامل» ، وطبقة أخرى يتقاضى أفرادها رواتبهم «بالسعر الناقص» ، مثلما ذكرنا منذ قليل .

وعلى ذلك لابد من أن نفهم هنا أن كتاب ديوان الجيش الأيوبى كانوا يقومون بحساب هذه الرواتب بتطبيق طريقتين للدفع : أولئك الذين كانوا يتقاضون «بالسعر الكامل» أى ومن وجهة نظرنا نقداً وليس فى رواتبهم أى نسبة منها عينية ، والطوائف التى كان أفرادها يتقاضون رواتبهم «بالسعر الناقص» أى أن نسبة من هذه الرواتب كانت تصرف عينياً(٤٣) .

وفى الواقع أننا وجدنا أن رواية ابن مماتى تتفق جدياً مع ما ذكره المخزومى فكلاهما يتفق على مبدأ صرف رواتب نقدية فقط لطوائف معينة من الجند وأن طبقاتهم الأخرى كان يدفع لهم ديوان الجيش رواتبهم بحيث تكون محسوبة على أساس نسبة نقداً والباقى عينا . بل إن المقريزى الذى يكتب فى القرن ٩ هـ / ١٥ م يتفق مع هذين المؤرخين حول هذا المبدأ وذلك بالنسبة للعصر المملوكى . ومما يدل على أن رواية المخزومى تخص العصر الأيوبى ما قاله هو نفسه حينما لفت نظرنا إلى النظام الذى كان متبعا فى حساب ودفع رواتب الجند قبل أن يطبق الأيوبيون طريقتهم الجديدة التى شرحناها فيما سبق ، فهو يقول أن أولى الأمر فيما خلا من الزمان كانوا يدفعون رواتب الجند مقسمة على ثلاثة أو خمسة مرات على مدار العام، فكانوا يدفعون «عطية» مرة كل ٧٢ يوم .

هذا فيما يتعلق بالإنفاق الواجب .

ثانيا : أرباب إيجاب المشاهرة :

وهذه هى الطريقة الثانية التى اتبعها كتاب ديوان الجيش لدفع استحقاقات بعض طوائف الجند فى الجيش الأيوبى ، والتى نستخلصها من نص المخزومى الذى نحن بصدد دراسته . وفى الواقع لقد بدا لنا من فهم النص أن هذه الطريقة كانت مخصصة لحساب رواتب الجند الموسميين ، أو المؤقتين الذين لم يكونوا مسجلين فى الجرائد التى تسجل بها أسماء الجند الدائمين أو النظاميين الذين يقومون بالخدمة العسكرية . إذ أنه يبدو من خلال النص أن الجيش الأيوبى كان يستعين ببعض الأفراد المؤقتين أى المتعاقدين للقيام ببعض الخدمات

لمدة تتجدد من شهر إلى شهر . ويسمى المؤرخ المخزومى هؤلاء الجند المؤقتين بـ «أرباب الخدم» (هل يقصد بهم جنود الخدمة فى الجيش الذين كانوا يقومون بأعمال ثانوية ؟) ويقول أن «الحال» الخاص بهم لم يكن له قاعدة واحدة أى أنه غير مستقر . ويحتمل أن المخزومى يريد القول بأن صحيفة أحوالهم لم تكن مستقرة وأنهم لم يكونوا مسجلين أو مصنفين طبقا لكادر رواتب العسكريين الأيوبيين . وهذا الاستنتاج يتفق فى الواقع مع أوضاع هذه الطائفة من العمال العسكريين الموسميين الذين كان فى مقـــدور الديوان أن يعينهم أو يسرحهم فى أى وقت شاء وحسب الأحوال . وعلاوة على ذلك فإننا نجد أن رواتبهم لم تكن ثابتة ولكنها كانت معرضة للارتفاع والانخفاض إذ أن الكتاب كانوا يقومون بتحديد راتب كل منهم شهراً بشهر حسب العمل الفعلى الذى كان يقوم بإنجازه .

ولكن المخزومى يعطينا معلومة جديدة فى هذا الخصوص حينما يذكر أن الشئون الإدارية لهذه الفئة من الجند الموسميين كان يديرها من قبل ديوان الجيش (هل يقصد بعبارة « من قبل » أيام الفاطميين ؟) . ولكن شئونهم حولت اليوم — كما يذكر المخزومى — إلى ديوان الرواتب الذى كان فى أول الأمر فرعا من ديوان الجيش ، ثم أصبح بعد ذلك تابعا لديوان المجلس الذى كان له الإشراف العام على الشئون المالية للدولة برمتها (عسكرية ومدنية)[٤٤] ويقول المخزومى أنه كان بديوان المجلس « مجلس » تقع على عاتقه مسئولية الإشراف على ما يجرى فى ديوان الاقطاعات .

ويعرفنا المخزومى علاوة على ما تقدم أن ديوان الجيش كان يقوم بدفع رواتب شهرية للأجناد الذين يعسكرون فى « المراكز » . ويحتمل أنه يقصد بهم العسكريين المرابطين فى الأقاليم والحاميات الرابضة فى الثغور . ويطلق هذا المؤرخ المفيد على هؤلاء الأجناد اسم « المركزية »[٤٥] . ويقول المخزومى أن « ديوان العرض » (الذى كان على ما يبدو قسما من أقسام

ديوان الجيش تقع على عاتقه مسئولية إجراء كشف الهيئة الدورى الذى كان ينبغى عليه توقيعه على الأجناد) يقول أن ديوان العرض كان يعين فى كل مركز أو إقليم نائباً عن هذا الديوان له لقب « نائب ديوان العرض » مهمته استعراض الأجناد المركزية أمام مجلس الحرب لفحص هيأتهم وحالتهم الجسمانية ، ويفهم من نص المخزومى أن نائب ديوان العرض كان لديه سجلات كتبت عليها أسماء أجناد المركزية الذين كانوا فى إطار إختصاصه أى فى المركز الذى يشرف هو عليه ، وكان مكتوبا فى هذا السجل وأمام كل إسم من أسماء هؤلاء الجنود الصفات والمميزات الجسمانية لكل منهم وتاريخ ونتيجة كل فحص أو كشف هيئة أجرى دوريا عليهم ونجاحهم فيه وقضى بذلك إستمرارهم فى الخدمة العسكرية ، أى أن قضية إستمرار كل منهم فى الخدمة كانت تستلزم النجاح فى كشف الهيئة الذى كان يجرى عليه دوريا ، وحتى يصير هذا السجل رسميا ومعترفا به ومعمولا بمقتضاه كان لابد من أن يضع « نائب ديوان العرض » علامته أو توقيعه على هذا السجل بعد أن يكون قد « فذلك العدة فى آخره » أى يذكر أن كشف الأسماء به عدد كذا من الأجناد ، ثم يوقع (وذلك ضمانا لسلامة العدد فلا يزاد أفراد آخرون ثم تترتب على ذلك نتائج مالية من حيث إعتماد مبالغ مالية لرواتبهم تزيد عن العدد الفعلى) ، وإمعانا فى الدقة الادارية والمالية نرى المخزومى يضيف فى هذا الخصوص قائلا أن « متولى الحرب » كان لابد من أن يوقع أيضاً على صحة ودقة المعلومات المسجلة فى الجريدة أو السجل وذلك بعد توقيع نائب ديوان العرض ، ثم كان على ديوان الجيش بعد ذلك أن يقوم بتحويل هذه الجرائد أو السجلات إلى ديوان المال ليتم توقيعها من متولى هذا الديوان ، وكانت تتخذ كل هذه الاجراءات العسكرية - الادارية - المالية المتناهية فى الدقة من أجل ضمان سلامة وصحة إجراء العرض أو كشف الهيئة قانونا ، وبذلك يكون قد تم إضاءة النور الأخضر لمتولى المال كى يتخذ الاجراءات المالية اللازمة من وجهة نظر الميزانية العسكرية أى اعتماد المبالغ اللازمة لرواتب هؤلاء المركزية .

ويقول المخزومى أنه بالنسبة للأجناد المركزية الذين كانوا يستحقون الجراية أى النسبة العينية من الراتب فكان لابد من أن يكون لهم « خرج مفرد » (هل يعنى قرار خاص بهم أو باب مصروفات خاص بذلك ؟) . فنى حالة ورود الموافقة على السجل الذى به أسماء هؤلاء أو فى حالة ورود مايسميه المخزومى « خرج الإيجاب » كان يجب أن يحدد على الخرج أو يكتب عليه أن « التعريف » قد وصل وعليه التوقيع بتاريخ كذا . ويبدو أن المؤرخ يقصد باصطلاح « التعريف » صحيفة أحوال كل من هؤلاء الجند مدون فيها المعلومات الخاصة بكل منهم . وإذا كان مبين « بالتعريف » أن راتباً ما لابد أن يقتطع منه نسبة معينة أو رسماً كرسم الربيع مثلا ، كان على الكتاب أن يقوموا بتقدير هذا الاقتطاع منسوبا إلى ٦ ٪ (كذا فى النص) ويحتمل أن المؤرخ يقصد أن نسبة الاقتطاع هى ٦ . وفى ختام هذا الفصل الثانى عشر من كتاب المخزومى نراه يقول أن كتاب الجيش كانوا يطبقون نفس قاعدة حساب الاقتطاع هذه على رواتب الجنود المعسكرين فى الثغور الشامية وأن الديوان كان يدفع لكل من هؤلاء الفرسان مبلغ عشرة « دنانير عدد » كبدل . (هل يقصد بدل اغتراب لفرسان الثغور الشامية ؟) .

وبذلك نرى أن المعلومات التى أعطاها إيانا هذا المؤرخ المخزومى والتى قمنا بدراستها وتفسيرها بعد أن وضعناها تحت الميكرسكوب العلمى لتكبير دقائقها ، نرى أنها متناهية فى الأهمية . فمن خلالها تمكنا من أن نتصور كيف كانت تتحرك ميكانيكية الإدارة العسكرية الأيوبية . فبفضل هذه المعلومات المستحيلة الفهم تقريباً أستطعنا معرفة ماهية العلاقات بين الإدارات المختلفة التى كانت فى خدمة الجيش الأيوبى . ونحن نعرف أن مثل هذه الموضوعات التى لم يسبق أن بحث فيها باحث متخصص فى العصر الأيوبى ، طريقها صعب وملىء بالشوك ولكن ذلك لا يعنى أننا نتركها ونختار الطريق السهل فى دراسة التاريخ وهو سرد حوادثه كما هى دون ترجمة لها فى ذات المؤرخ بل ينبغى علينا

محاولة إعادة بناء التاريخ مستخدمين فى ذلك عين البصيرة التى سوف تتوفر للمؤرخ إذا ما إندمج فى حوادث العصر الذى يدرسه حتى يبدو وكأنه يعايشها بل ويراها رأى العين . وليست هذه الدراسة التى قدمناها هنا إلا محاولة متواضعة فى الطريق الصعب ولم نقصد بها إلا إثارة مشاكل تاريخية تستحق الإنتباه والإهتمام منا نحن معشر المؤرخين المعاصرين ولابد من أن تتبعها محاولات أخرى من أجل معرفة أعمق لحضارتنا الإسلامية التى أعطت الكثير فى كافة الميادين لهذا العالم الذى يعيش .

الحواشى

(١) لمزيد من المعلومات عن ذلك انظر : صلاح البحيرى ، الحرب الصليبية المضادة المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الحادى والعشرون سنة ١٩٧٤ .

(٢) انظر :

Salah Elbeheiry, Les Institutions de L'Egypte au temps des Ayyubides, Lille, 1972,

(٣) مفرج الكروب فى أخبار بنى أيوب ، مخطوط عربى محفوظ بالمكتبة الأهلية بباريس تحت رقم ١٧٠٣ ورقة ١٣ب ، وورقة ٧٢ب (عنى بنشر هذا الكتاب المرحوم الدكتور جمال الدين الشيال ثم تابع عمله الدكتور حسنين ربيع) .

(٤) معالم الكتابة ومغانم الاصابة ، ص ٢٤ ، نشر قسطنطين بيروت سنة ١٩١٣ .

(٥) الخطط المقريزية، حـ٢ ، ص٢٤٣ طبعة النيل .

(٦) عن المستوفى انظر ابن مماتى : قوانين الدواوين ص٣٠١ ، نشر عزيز سوريال عطية ، القاهرة ١٩٤٣ .

(٧) انظر ص٢٩٨ من الكتاب السابق .

(٨) انظر النابلسى ، كتاب لمع القوانين المضية فى دواوين الديار المصرية ص ٢٤ ، نشره كلود كاهن فى مجلة الدراسات الشرقية التى يطبعها المعهد الفرنسى بدمشق ، العدد١٦ ١٩٥٨ — ١٩٦٠ ، وانظر كذلك المقريزى المرجع السابق ذكره .

(٩) النابلسى ، المرجع السابق ص٢٣ ، وابن واصل ، المذكور فى حاشية ٣ .

(١٠) النابلسى ، المرجع السابق ص٢٤ حاشية ٨ .

(١١) كتاب معالم الكتابة ... المذكور سابقاً ص٢٤ — ٢٥ .

(١٢) كتاب لمع القوانين ... والمذكور سابقاً ص ٢٣ .

(١٣) المقريزى — الخطط ... المذكور سابقاً ص ٢٤٣ .

(١٤) يبدو أن ابن شداد صاحب سيرة صلاح الدين كان يسمى أحياناً «ناظر الجيش» بـ «عارض الجيش» . انظر : سيرة صلاح الدين ، ص٢٥ نشر الشيال القاهرة ١٩٦٢ .

(١٥) انظر كتاب قوانين الدواوين ، المذكور سابقاً ص ٣٥٥ .

(١٦) انظر : ابن شيت ، كتاب معالم الكتابة المذكور سابقاً ص٢٥ .

(١٧) انظر : المقريزى ، الخطط .. جـ٢ ص ٢٤٣ .

(١٨) Nizam al-Mulk, Siasset — Namèh, pp. 134 - 135, éd. Schefer, Paris 1893.

(١٩) انظر : التاريخ الباهر فى الدولة الأتابكية بالموصل ، ص ٨٣ ، نشر طليات القاهرة ١٩٦٣ .

(٢٠) ابن الأثير ، التاريخ الباهر ... ص ٨٣ .

(٢١) Cf. Rauf A. Husseynov, L'Orgenisstion de L'armèe Saljukide, p 133, in Recueil Balestinien " Sbornik ", Académie des Sciences, Leningrade 1967.

واذا أراد القارىء أن يقارن بين هــذه الطريقة وتلك التى اتبعها البويهيون فى دفع الرواتب انظر :

CI. CAHEN, Notes pour L'histoire de La himäya, in Mélanges Massignon, t. 1, p. 295 et Bosworth, Military Organization under the Buyides of Persia and Iraq, in Oriens, vol. I8 — I9, paragraphe IV, pp. 159-160 Leiden, 1967.

(٢٢) انظر :

"Journal of Economic and Sooial History of the Orient", vol. V, 1962 et vol VII, 1964.

(٢٣) انظر :

Cf. Cl. CAHEN, Un traité Financier inédit d'époque Fàtimide-ayyubide, pp. 141—I42, in ESHO, Vol. V, part II, 1962.

(٢٤) نفس المرجع .

(٢٥) كتاب معالم الـكتابة ... ص ٢٥ .

(٢٦) كتاب الخطط المقريزية ، جـ٣ ص ٣٥١ — ٣٥٣ ، طبعة النيل .

(٢٧) انظر مخطوطة المخزومى ورقات ١٨٩ — ١٩١ وعن نظام دفع رواتب الجند لدى المماليك انظر :

David Ayalon, The system of paymcnt in Mamluk Military society, in JESHO, Vol. I, part 1, 1957, pp. 37-65 et vol. I, part 3, October 1958, pp. 257-296.

(٢٨) Cl. Cahen, L'administration Financière de L'armée fatimide d'après al-Makhzumi, in JESHO, Vel. XV, Part I, II, 1962.

يلاحظ هنا أن الأستاذ كاهن استخدم هذا الجزء الذى كان قد وضعه تحت تصرفى عام ١٩٦٩ واستخدمته فى الرسالة الأساسية لدكتوراه الدولة التى ناقشتها بالسوربون مارس سنة ١٩٧١ ، وأشار سيادته الى اسهامى فى هامش ٣ ص١٦٣ ، هامش ٢ ص ١٦٤ .

(٢٩) المقريزى — الخطط ٠٠٠ جـ١ ص٤٤٣ طبعة بولاق ، وانظر الفصل الذى كتبه المؤلف عن الغلمان "فى كتابه الفرنسى سالف الذكر .

(٣٠) انظر مخطوط المخزومى ، ورقة ١٨٨ — ب حيث يتحدث عن «الجراية» .

(٣١) انظر :

Cf. A.S. Ehrenkreutz, Contributions to the knowledge of the fiscal administration of Egypt in Middle Ages, pp. 502 - 503, in B.S.O.A.S., Vol. XVI, Parr 3, London 1954.

(٣٢) المعلوم أن الدينار ينقسم الى ٢٤ قيراط وأن القيراط كان عملة حسابية تستخدم نظرياً لمعرفة القيمة الحقيقية لمختلف السلع أى أن الدينار = ٢٤ قيراط ، والقيراط = ٢ حبة شعير مقلومة الأطراف والحبة = ٣ دانق • انظر :

S.D. Goitein, A Mediterranean Seciety, Voi 1, p. 359, California 1967.

(٣٣) نفسه .

(٣١) بطبيعة الحال نحن لا نذكر هنا ألفاظ المخزومى ولكننا نذكرها بلغة حديثة حتى يمكن للقارىء فهمها !!

(٣٥) لم تمر علينا هذه الكلمة من قبل فى كل المصادر الأيوبية التى وقعت بين أيدينا وعلى أية حال فيحتمل أن يكون المقصود بها هم رجال موسيقات الجيش اذ أن دوزىDozy يقول فى قاموسه أن معنى هذا الاصطلاح هو «الموسيقيين» .

انظر :

Dozy, Supplément aux dictionnaires arabes, Lyde I88I.

(٣٦) انظر مخطوط المخزومى ورقة ١٩٠ — ب ، و١٩١ — أ .

(٣٧) انظر مقالة Husseynov الروسية والتى ذكرنا من قبل ص١٣٣ .

(٣٨) انظر المقريزى : الخطط ، جـ٣ ص٣٥١ — ٣٥٢ ، طبعة النيل .

(٣٩) انظر كتاب قوانين الدواوين ، ص٣٦٩ ، المذكور آنفاً .

(٤٠) راجع صبح الأعشى ، الجزء الثالث ص٤٤٣ .

(٤١) انظر :

Cl. CAHEN, Le régime des impôts dans le Fayyum ayyubide, p. I2, in Arabica, 1954.

وانظر كذلك لنفس المؤلف :

L'évolution de l'iqtaè du IXe au XIII e sicle, Contribution à une histoire comparée des sociétés médiévales, in Annales (écenomies, sociétés et civilisations) 8 année, Janv. — mars 1953, no 1.

(٤٢) انظر د . حسنين ربيع ، النظم المالية فى مصر الأيوبية ص ٦٤ ، القاهرة ١٩٦٤ وأيضاً :

The Financial system of Egypt, pp. 48—49, Oxford, 1962.

(٤٣) انظر ابن مماتى — المرجع السابق . يلاحظ أن هذا المصدر فى حاجة إلى إعادة تحقيق ونشر ، نظراً لأن الدكتور عزيز سوريال عطية كان بخيلا جداً فى تطبيقاته وفى شرح ما أجمله من مصطلحات .

(٤٤) انظر التعليق الطويل والمفيد الذى كتبه الأستاذ كلود كاهن عن ديوان المجلس فى مخطوط النابلسى : كتاب لمع القوانين المضية فى دواوين الديار المصرية ، ص ٢٦ من النص المترجم بالفرنسية ، وخصوصاً فى ص ٣٦ هامش رقم (١) من النص العربى .

(٤٥) يذكر الدكتور عبد المنعم ماجد عن المقريزى أنه كان يوجد فى الفرما بإقليم الشرقية قوة عسكرية على استعداد دائم للقتال معروفة تحت اسم المركزية ، وذلك فى عصر الفاطميين ، وأنهم يسمون كذلك لتمركزهم بالمدن . انظر نظم مصر فى عهد الفاطميين ، النص الفرنسى (رسالة دكتوراه دولة بالسوربون) جـ ١ ص ٢٠٥ : باريس ١٩٥٣ .